

## الوضع الراهن للمرأة الأردنية "العوائق والفرص"

### جمال الخطيب

#### مركز البديل للدراسات

#### مقدمة

شهد المجتمع الأردني خلال العقود الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة، كان أبرزها تنامي مشاركة المرأة في الحياة العامة، أما على الصعيد السياسي فان مشاركة المرأة ما زالت محدودة رغم التحول الديمقراطي الذي أنعش الحياة النيابية والسياسية في الأردن، وبالتالي تقتضي دراسة الأوضاع السياسية للمرأة الأردنية مناقشة عدد من المفاهيم مثل المساواة، والتجانس في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للرجل والمرأة، فالتجانس يعني أن الرجل والمرأة لهما الدور والمركز الاجتماعي ونفسهما، في حين أن عدم المساواة تعني استحواذ الرجل على مصادر القوة المهمة في المجتمع، سواء كانت اقتصادية (الملكية)، أو سياسية (القوة)، وهذا ما يقودنا إلى مفهوم "الجندر" الذي يشير إلى الأدوار والتوقعات التي يعينها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه، فرغم أن ظواهر ومظاهر هيمنة الرجل على المرأة ذات صبغة عالمية، إلا أن هذا لا يعني أن الأدوار الجندرية هي نفسها في كل مجتمع، ففي كل حالة يكون المعنى الاجتماعي للأدوار الجندرية نتيجة ظروف ذلك المجتمع وكيفية تطور اقتصاده المحلي ومعتقداته الدينية والنظم السياسية السائدة فيه.

فدور الدولة والسياسيات الحكومية ذا تأثير هام، حيث يستطيع أن يدفع باتجاه تغيير الأدوار الجندرية التقليدية إلى أدوار جندرية حديثة مبنية على المساواة، كما أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تنقل من خلالها القيم والمعتقدات والمعايير والعادات والتقاليد من جيل لآخر ويتعلم من خلالها الأطفال السلوك المناسب في الثقافة والوعي. ولهذا ترى اللجنة الوطنية لشؤون المرأة (اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية) أن قضايا المرأة في غاية الأهمية لإدراكها ما تشكله المرأة (كنصف المجتمع)، وأهمية دورها المطلوب في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولما لديها من قدرة على التأثير باعتبارها أم أو زوجة أو أخت، وبالتالي بات من الضروري إعطاؤها الفرصة الكافية للمشاركة في السلطات لتدفع عملية التحول الديمقراطي والتطور إلى الأمام من خلال إنصافها لكي تتمكن الحركة النسائية من توحيد صفوفها لخلق تيار نسائي قادر على إيجاد حلول للأزمات التي تعصف بالمجتمع، فكثير من دول العالم اعتمد مثلاً نظام "الكوتا" - الحصص المحجوزة مسبقاً لدعم تمثيل الفئات الأقل حظاً للوصول إلى البرلمان، مثل النساء والشباب، كما أنشأت بعض الدول وزارة خاصة بالمرأة من أجل تعزيز مشاركتها ودعم قضاياها.

وانطلاقاً من أهمية دور المرأة في الحياة السياسية، وشمولية هذا المفهوم، خاصة بعد عام 1989 وعودة الحياة الديمقراطية والسماح بترخيص الأحزاب واعادة الانتخابات البرلمانية، وما كفه الدستور الأردني للمرأة من حقوق سياسية، ومنحها حق التصويت والترشيح على مستوى الانتخابات البلدية والبرلمانية الذي تم من خلال مرسوم ملكي عام 1974 وحققها في اشغال المناصب العامة والمشاركة في التنظيمات السياسية والنقابية والمهنية، شهد الاردن تحولات ايجابية على محاور دور المرأة السياسي، إلا أن سلطة الرجل ما زالت تؤثر على قرار المرأة

واختيارها للمرشحين خارج إطار العائلة، رغم إقبالها على عملية التصويت، كما أن المرأة الأردنية دخلت مجلس الأعيان حيث توجد 3 نساء من أصل 120 عضواً، أما في الحكومة فلا يزال حضورها ضعيفاً وقد لا يعدو كونه رمزياً في بعض الأحيان.

لذلك، وإن ضعف تمثيل المرأة في المناصب السياسية العليا التنفيذية والمنتخبة ظاهرة عالمية، إذا أخذنا بعين الاعتبار تفاوت التمثيل بين دولة وأخرى.

لقد ظل تمثيل المرأة في الأحزاب ضعيفاً في قيادة الحزب وقواعده، كما في الحركة الإسلامية، وظل محصوراً في هيئات بعض الأحزاب اليسارية. لقد بدأت مسيرة المرأة الأردنية في العمل السياسي بداية متعثرة بسبب غياب الديمقراطية مما ترك أثراً كثيرة، ولتلافي ذلك لا بد من توعية المرأة سياسياً بالمعنى الواسع للتعبير، بما يكسبها احتراماً لمواطنتها ودورها وثقة بقدرتها على الفعل والتغيير، كذلك لا بد من التوعية الانتخابية وتوعيتها أيضاً بالفرص التي تمنحها لها العملية الديمقراطية لفرض خياراتها الحياتية الخاصة بها والتحرر من عبوديتها في الخيار والقرار، إضافة إلى التوجه إلى القضاء على الأمية عند النساء في التعليم من جهة وفي الوعي لحقوقها القانونية والسياسية والاجتماعية من جهة أخرى، كما تتحمل الأحزاب دوراً في التصدي لنظرة الموروث المتمثلة بمعاملة المرأة على أنها الأضعف في شتى نواحي الحياة، كما لا بد من وضع آلية مبرمجة تؤمن القدرة على اختراق بعض العادات والأعراف والتقاليد لتبديد المفاهيم الخاطئة عن مكانة المرأة ودورها في البناء والتطور، وهذا يستدعي وضع استراتيجية مستندة إلى الحجج العقلية لمواجهة العقلية الرجعية التي رسخت في الأذهان. ففضية المرأة من المفاصل الأساسية في عملية التغيير الاجتماعي والتنمية الشاملة الهادفة إلى بناء مجتمع ديمقراطي حر متوازن، ومواد الدستور والميثاق الوطني تطرقاً لوضع المرأة في جوانب أهمها:

الدستور، المادة "6" كفل العمل والتعليم للمرأة ضمن حدود إمكانياتها

الدستور، المادة "22" لكل أردني حق تولي المناصب العامة

الميثاق الوطني الفصل 1، الفقرة "8" المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بينهما

في الحقوق والواجبات.

الميثاق الوطني الفصل "5" المرأة شريكة للرجل في تنمية المجتمع الأردني وتطويره

مما يقتضي تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف والتوجيه والتدريب والعمل وتمكينها من أخذ دورها الصحيح في بناء المجتمع.

## خلفية

يوثق لنشأة التنظيمات النسوية في الأردن منذ أربعينيات هذا القرن، حيث أقيمت عام 1944 "جمعية التضامن النسائي الاجتماعي" ثم تلاها في عام 1945 "جمعية الاتحاد النسائي"، وفي هذه المرحلة تمثل الإطار العام للعمل النسوي في التطوعية ولكنه تميز بثنائية المسار، حيث عملت جمعية التضامن في العمل الخيري، بينما ركزت جمعية الاتحاد على النشاط السياسي الهادف إلى تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة ورفع مستواها الثقافي، والاهتمام بصحة وسلامة الأطفال وتقديم الدعم للأمهات الفقيرات، كما فرضت حرب عام 1948 وما رافقها من هجرة فلسطينية إلى الأردن تكريس الجهود النسائية باتجاه العمل الخيري التطوعي في نطاق الجمعيات الأهلية الخيرية.

وفي أجواء النهوض القومي أواسط الخمسينيات، عاد الموضوع السياسي إلى الواجهة

فتأسس "اتحاد المرأة العربية" عام 1954 وركز دوره في توعية المرأة سياسياً وفي محو الأمية واعداد المرأة لممارسة حقوقها، وحصل الاتحاد على عضوية الاتحاد النسائي الدولي، ولكن تم حله عام 1957 إبان الإطاحة بحكومة الائتلاف النيابي التي كانت قائمة آنذاك وإعلان الأحكام

العرفية. وبعد عدوان عام 1967 وما لحق بالأمة العربية من خسائر ونزوح العديد من الفلسطينيين إلى الدول العربية خاصة الأردن، بدأت عملية الانسلاخ عن التطوعية بشكلها الخيري أو ما يسمى بالبر والإحسان، وبدأ التفكير التنموي، وفي تلك الظروف تجلى دور المرأة في التعبئة السياسية العامة خصوصاً، وهي التعبئة التي شملت المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الأردن، حيث نظمت المظاهرات النسائية الحاشدة التي شارك فيها آلاف النساء في مختلف المناسبات ولكن لم تكن تلك المشاركات النسوية ضمن تنظيمات علنية الأمر الذي انعكس على جهود المرأة ونضالها الذي تميز بعدم الوضوح والافتقار إلى الاستقرار حيث تأرجح بين المد والجزر في تلك الأثناء.

وفي مناخ إياحة حق المرأة في الانتخاب والترشيح عام 1974، اجتمعت مجموعة السيدات الرائدات اللواتي عرفن العمل النسائي التطوعي من قبل، وذلك بمناسبات الاحتفال بعام المرأة العالمي الذي أعلنت عنه هيئة الأمم المتحدة سنة 1975، حيث شكلت لجنة تحضيرية للاحتفال بعام المرأة باسم "التجمع النسائي الوطني في الأردن" الذي كان قد تم حله عام 1957، وتم الإعلان عن إعادة تأسيسه في 1974/11/17، وكان قد سبق ذلك قيام جمعية النساء العربيات في الأردن عام 1970، وشغل هذان التنظيمان ساحة العمل النسائي الديمقراطي بقوة، الأمر الذي عرضهما إلى المضايقات، وقد تم حل الاتحاد عام 1981 بقرار من وزارة الداخلية. ولكن سبق ذلك بقليل أن بادرت وزارة التنمية الاجتماعية إلى تشكيل الاتحاد النسائي الأردني العام بتاريخ 1981/9/5 كإطار يجمع سائر الجمعيات النسائية الخيرية.

وخلال النصف الثاني من السبعينيات وبداية الثمانينيات قامت بعض النخب النسائية بتأسيس عدد من الجمعيات والنوادي النسائية كان أبرزها "نادي صاحبات الأعمال والمهن" عام 1976، كما شكلت بعض التنظيمات اليسارية روابط نسائية تابعة لها، كرابطة النساء الديمقراطيات الأردنيات عام 1983، ورابطة المرأة الأردنية عام 1985، وهكذا، فقد اتسمت الحركة النسائية بعد عام 1981 ببدايات التفكير النسوي المستقل وبوجود تنظيمات وطنية بأشكال مختلفة حيث انطلقت كل جماعة من أهداف ورؤى خاصة تعتقد أنها مناسبة لتشكيل نواة لمظلة نسائية في المجتمع الأردني. وعلاوة على ذلك، اتسمت تلك المرحلة بعدة خصائص ساعدت في دفع تلك التنظيمات للأمام... رغم وجود عقبات أعاققت الإنجازات وأعدت بعضها إلى الوراء وشهدت تلك المرحلة أيضاً بدايات التجربة الديمقراطية في المجتمع الأردني والمناداة بقضايا المساواة واحترام الرأي والرأي الآخر داخل المجتمع الأردني. وكذلك فقد كان للاهتمام العالمي بقضية المرأة مؤثرات إيجابية على قضية المرأة في المجتمع الأردني، حيث عقد مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي عام 1985 وكان له أثر إيجابي إذ استدعى ضرورة وجود وجوه نسائية أردنية للمشاركة في ذلك الحدث العالمي، وقد أدت تلك المؤتمرات والاحتفالات الدولية إلى التركيز على قضايا صياغة الخطاب النسوي ودعم التنظيمات مالياً، وتبني القضايا النسائية على مستوى سياسي واجتماعي وقبول فكرة وجود تلك التنظيمات في المجتمع الأردني والمجتمعات عموماً ومن أهم التنظيمات:

1- اتحاد المرأة الأردني: وهو ذاته الاتحاد النسائي في الأردن الذي تأسس في 1974/8/10. لم يعاود هذا الاتحاد نشاطه لأسباب ترتبط بالظروف السياسية الموضوعية وأسباب ذاتية تمثلت في الخلافات القيادية إلا عام 1994 بعد أن غير اسمه (اتحاد المرأة الأردني) وأجرى تعديلاً على نظامه الأساسي.

نفذ الاتحاد برامج عديدة ومتنوعة وارتبط بشبكة علاقات عربية ودولية واسعة، وانتشرت له مراكز وفروع في مختلف محافظات المملكة، حيث بلغ عدد فروع عشرين فروع عدد أعضائه حوالي تسعة آلاف.

يسعى الاتحاد إلى الدفاع عن حقوق المرأة الأردنية وحمايتها، وتأيير الجهود النسائية وتوحيدها، ورفع مكانة المرأة وتعزيز دورها وتفعيل نشاطها في الأعمال التنموية المختلفة، وتذليل العقبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيق مسيرة تقدمها.

## 2-الاتحاد النسائي الأردني العام:

تأسس هذا الاتحاد بتاريخ 1981/9/5 استناداً إلى قانون الجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية رقم 33 لسنة 1966 من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، وقد جاء الاتحاد كإطار يجمع كافة الجمعيات النسائية الخيرية الأعضاء في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، وقد تم تعديل النظام الأساسي للاتحاد من أجل إفساح المجال أمام حرية العضوية فيه، ولكن تم تعطيل هذه المحاولة بقرار محكمة العدل العليا عام 1993 بحصر عضويته في الجمعيات.

يتكون الاتحاد من 72 جمعية نسائية موزعة على كافة المحافظات.

## 3-اللجنة الوطنية لشؤون المرأة:

تأسست اللجنة بقرار وزاري عام 1992 لتكون منبرا للسياسات المتعلقة بالمرأة وذلك بهدف رفع سوية المرأة الأردنية وإدماجها بفعالية في شؤون التنمية، وقد كان تمثيلها شمولياً من حيث التمثيل الأهلي والرسمي، حيث تضم اللجنة في تشكيلها ممثلين لقطاعات رسمية وأهلية وعددهم (20) عضواً، وعلى الرغم من أن اللجنة تعد من حيث تشكيلها رسمية إلا أن تفاعلها مع قضايا المرأة يصب في صالح الأهداف العامة للحركة النسائية، وتتولى اللجنة الوطنية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن والتي تمت بلورتها في مؤتمر وطني للمرأة في حزيران 1999 لدمج قضايا المرأة الأردنية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003.

تحاول اللجنة توحيد جهود الهيئات العامة في مجال المرأة والتنسيق بين أهدافها وبرامجها ونشر الوعي العام بأهمية دور المرأة واعلاء مكانتها والعمل على زيادة مشاركة المرأة في التنمية وإيجاد فرص عمل لها في القطاعين العام والخاص، وكذلك العمل على تعديل التشريعات المعيقة لمشاركة المرأة في التنمية والعمل على إيجاد تشريعات جديدة تكفل إقامة إطار قانوني يؤكد مشاركة المرأة وضرورة تعميق تلك المشاركة، وبوجه عام تعزيز وجود المرأة "عملياً وحقوقياً" في كافة مجالات الحياة: التشريعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

## 4-تجمع لجان المرأة الوطني الأردني

تأسس هذا التجمع عام 1995 بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة 1996، وجاء إنشائه بمبادرة من سمو الأميرة بسمة شقيقة المغفور له الملك الحسين، ويعمل رسمياً تحت إشراف وزارة الداخلية.

يهدف التجمع إلى توعية المرأة الأردنية بالاستراتيجية الوطنية للمرأة، ورفع مستوى الوعي لديها في الحقوق المختلفة، وتوعيتها بحقوقها وواجباتها كما نص عليها الدين الإسلامي الحنيف والدستور الأردني والميثاق الوطني، ومساعدة المرأة الأردنية على معرفة قدراتها وتعزيز ثققتها بنفسها من أجل زيادة مشاركتها في بناء مجتمعها، وإتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة في الحياة الاقتصادية والوصول الى مواقع اتخاذ القرار، وتشكيل جماعات ضاغطة للتأثير في عملية اتخاذ القرار وتعزيز المفاهيم والاتجاهات الاجتماعية.

## 5-الجمعيات والنوادي:

يحمل بعض الجمعيات والنوادي مسميات أخرى كرابطة، وهيئة، وملتقى، إلا أنها تلتقي جميعاً ضمن إطار عملها وفق قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة 1966، وتستمد الجمعية أو النادي سمتها الرئيسية من الإشراف الحكومي عليها أكثر مما تستمد من أهدافها ومسايعها التي تتقارب وتتماثل إلى حد كبير، لدى مختلف الجمعيات والنوادي المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية-باستثناء جمعية النساء العربيات ونادي صاحبات الأعمال والمهن اللذين

يلعبان دورا سياسيا واجتماعيا.

## 6-المراكز النسائية:

وتتضمن مركزان، الأول هو **مركز** دراسات المرأة وأقيم في حزيران 1989 وفيه (20) عضوة، والثاني هو **مركز** الأميرة بسمة لشؤون المرأة، الذي أسس في آذار 1996، وذلك تطبيقا لتوصيات مؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي عقد في بكين.

يهدف المركز إلى زيادة مشاركة المرأة من خلال عقد العديد من برامج التوعية والتدريب وإجراء الأبحاث والدراسات بالإضافة إلى تبادل المعلومات التي تهتم المرأة الأردنية والهيئات النسائية أينما كانت، كما ويمثل المركز حلقة وصل ما بين صانعي القرار وبقية أفراد المجتمع. **النتظيمات النسائية: الأهداف العامة**

تتشارك التنظيمات النسائية في جملة من المساعي ومحاور العمل المشترك التي يمكن إجمالها في ما يلي:

-توحيد وتنظيم جهود وطاقات المرأة الأردنية للدفاع عن مكتسباتها والتصدي لأي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة ومحاولة استئصال عمليات الظلم والقهر الواقعة عليها.  
-العمل على دمج المرأة الأردنية في عملية التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ومحاولة تعزيز وتطوير مساهمة المرأة في الحياة الاجتماعية بوجه عام وتنمية المجتمع المحلي بوجه خاص عن طريق استثارة طاقاتها الإبداعية والإنتاجية.  
-إعداد البرامج التدريبية والمشروعات التأهيلية لتثقيف المرأة وتدريبها على ممارسة أدوارها بفعالية.

-القيام بالدراسات والأبحاث وإصدار النشرات والمطبوعات حول قضايا المرأة المختلفة وتنظيم الروابط والعلاقات بالمؤسسات المحلية والعربية والدولية.  
-العمل على دعم ومساندة المرأة الفلسطينية وقضايا المرأة العربية والتضامن النسائي العالمي.

## معوقات عامة:

من الممكن اعتبار الأهداف السابقة للتنظيمات النسائية بمثابة نماذج مثالية تحاول التنظيمات جاهدة الوصول إليها والتماثل معها، وهذا يعني انه ليس ضروريا أن تكون التنظيمات النسائية قد حققت جميع الأهداف التي ترجوها، فهناك معوقات وعثرات مختلفة قد تحول دون تحقيق الأهداف، ومن بين المعوقات التي تعترض طريق تحقيق أهداف التنظيمات النسائية يمكن ذكر ما يلي:

## 1-التنظيم والتنسيق:

على الرغم من المحاولة المستمرة للتنظيمات النسائية لإيجاد إطار شامل يوحد الجهود النسوية، إلا انه يمكن ملاحظة أن التنظيمات النسائية الأردنية تفتقر إلى العمل المنظم والإطار الموحد الذي يجمع بين الآراء والتوجهات المختلفة ويدفعها باتجاه المصلحة المشتركة للتنظيمات النسائية رغم جهود اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية المتميزة في تشكيل قوى ضاغطة لدفع المرأة الى البرلمان.

## 2-الوضع المالي.

بعض التنظيمات النسائية لديها ما يسير عملها، ولكن الغالبية من التنظيمات النسائية تواجه عجزا مستمرا في تمويل البرامج والنشاطات، ولعل هذا يعود إلى خاصية(الامتصاص الهيكلي) بين التنظيمات النسائية، فالتنظيمات النسائية الكبرى تستحوذ على معظم التمويل الخارجي، بينما لا تطال التنظيمات الصغيرة سوى شئ بسيط من التمويل، ولذلك تجد نفسها في عجز دائم عن تحقيق أهدافها، وقد ينعكس هذا الأمر على أهدافها بحيث تبدو غير مقنعة أو جذابة

بالنسبة للممول.

### 3- الكفاءة والخبرة والأهلية:

تعاني الحركة النسائية الأردنية من نقص الكفاءات النسائية ذات الأهلية والخبرة في التخطيط وتنفيذ المهام واستبصار الأهداف الواقعية التي تقنع الجهات المختلفة بهذه التنظيمات، وهذا الأمر ينعكس على مستوى فاعلية التنظيمات النسائية وعطائها، وكذلك على الثقافة المجتمعية السائدة.

ومن المعوقات التي تعترض وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار:

- الإطار الاجتماعي الثقافي المحيط بالمرأة لا يتقبل مشاركتها في السياسة بسبب النظام الأبوي الذي يميل إلى المبالغة في حماية المرأة، وابعادها عن صراعات الحياة العامة.  
- اعتقاد غالبية رجال المجتمع ونسائه بان الرجل يتحلى بالصفات والمهارات اللازمة للعمل السياسي كالقدرة على الإقناع والخطابة والاتصال والتفاوض وعقد التحالفات أكثر من المرأة وتأكيد الآخرين بان العمل السياسي لا يلائم طبيعة المرأة.  
- المجتمع الذي لا يسمح بحرية الحركة التي يتطلبها العمل السياسي، وهو المجتمع الذي لا يحمل عمل المرأة في المجال السياسي محمل الجد.

- كما أن من بين الأسباب عدم إيمان المرأة بالمرأة وعدم قدرتها على التوفيق بين مسؤولياتها، وهي عاطفية وقراراتها تتأثر بالعاطفة، وكذلك عدم توافر القدرة والوعي السياسي لدى المرأة نفسها للمشاركة في الحياة السياسية وعدم القناعة بقدرتها على تمثيل الشعب.  
- ومن الأسباب أيضا، ضعف الدعم النسائي للمرأة حيث أن العمل النسائي عموما يعاني أوضاعا مزعزعة، والتجمعات النسائية في الغالب حديثة العهد، ولم تستطع أن تكون خبرة واسعة في تنظيم المرأة وتكوين قوى ضاغطة تؤدي دورا في دفعها إلى الأمام ويكون لها موقف موحد.  
- وكذلك عدم تبني القوى السياسية للمرأة لغايات إيصالها إلى البرلمان وابقاء دورها هامشيا وتشجيعها على الانتخاب فقط.

### 4- دور نخبوي

ومن الملاحظ انه ظهر في المجتمع الأردني مؤخرأ فئات يمكن اعتبارها تقدمية في هذا المجال، حيث تهدف إلى النهوض بالفكرة النسوية إلى مستويات أعلى وأكثر تقدما، الأمر الذي يدفع الفئات التقليدية إلى التفكير جديا بقضية المرأة، ومن المؤشرات الواضحة على انبثاق العمل النسوي في الأردن، انه اصبح هناك إمكانية في الآونة الأخيرة للحديث عن قضايا كان يحرم الحديث عنها في السابق وذلك مثل العنف ضد المرأة، وندية المرأة للرجل وغير ذلك من القضايا التي تعيد للمرأة مكانتها وتحفز العمل على خدمة قضاياها باتجاه الأمام والتقدم الإيجابي.

### واقع المرأة والمشاركة

رغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ألا أن دورها في المجال السياسي لا يزال ضعيفا مع أن الأردن يشهد تحولا ديمقراطيا منذ عقد مضي شهد مظاهر عدة أهمها ؛ إعادة الانتخابات التشريعية و السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، و على صعيد الممارسة يعني ذلك أن المواطنين ذكورا و إناثا، سواء، لهم الحق في الانتخاب و التصويت و الترشيح بحرية للمجالس النيابية و البلدية، ومع ضمان الدستور الأردني منذ عام 1974 و تعديل قانون الانتخابات حق الانتخاب و الترشيح للمرأة في الانتخابات البرلمانية. بقي هذا الحق مغيبا إلى حين إجراء أول انتخابات نيابية في الأردن عام 1989، فخلال تلك الفترة ظهرت المرأة في المجلس الوطني الاستشاري عام 1978 في دورته الأولى بتعيين ثلاث سيدات، وفي 1980 تم تعيين

أربع سيدات من الدورة الثانية، و في عام 1982 تم تعيين أربع سيدات في الدورة الثالثة، و بذلك يكون عدد النساء اللواتي تم تعيينهن في المجلس 9 نساء من اصل 190 عضوا.

كما مارست المرأة الأردنية هذه الحقوق جزئيا في الانتخابات التكميلية للمجلس الاستشاري عام 1984 حيث مارست حقها في الانتخاب دون أن تمارس حقها في الترشيح .

وكانت الانتخابات البرلمانية عام 1989 المحطة الأولى في تاريخ الحياة البرلمانية التي تشارك فيها المرأة كمرشحة وناخبة. كما شهدت تلك الانتخابات إقبالا نسائيا واسعا على الترشيح لمقاعد البرلمان، و قامت 12 امرأة بترشيح أنفسهن من بين 647 مرشحا أي بنسبة 1.85% إلا أنه لم يكتب النجاح لأي منهن في هذه الانتخابات . و رغم قلة عدد المرشحات في انتخابات 1993 بواقع 3 مرشحات من بين 534 مرشحا (منهن مرشحتان على المقعد نفسه كوتا اثني للشيشان والشركس) أي ما نسبته 0.056%، فقد فازت مرشحة واحدة منهن.

و في انتخابات 1997 لوحظ مزيد من الاهتمام في مؤسسات المجتمع المدني والهيئات النسائية ومراكز البحث بدعم المرشحات من النساء وحملاتهن الانتخابية، كما لوحظ اتساع نطاق الإقبال على الترشيح من جانب النساء بواقع 17 مرشحة و مع ذلك لم تتجح أي من المرشحات، لا بل فقدت البرلمانية الوحيدة مقعدها .

و على العموم، لم تكن مشاركة المرأة في العمل الانتخابي الطريق الوحيد لحضورها في الحياة السياسية، ففي عام 1989 تم تعيين سيدة عضواً في مجلس الأعيان وفي عام 1993 تم تعيين امرأة ثانية، ووصلت نسبة مشاركة المرأة في مجلس الأعيان لعام 2001 2.5% .  
عدد المرشحات للانتخابات التشريعية حسب الدوائر الانتخابية

السنة	1989	1993	1997	المجموع
العدد	12	3	17	32

\*المصدر: مركز القدس للدراسات السياسية، وحدة التوثيق والمعلومات

توزيع المرشحات للانتخابات التشريعية أعوام 1989 و 1993 و 1997 بالنسبة لإجمالي المرشحين

السنة	عدد المرشحات	نسبة من الإجمالي	مجموع أصوات المرشحات	نسبة من الإجمالي
1989	12	1.86	20530	1.01
1993	3	0.18	3933	0.48
1997	17	3.24	3086	1.6

\*المصدر: مركز القدس للدراسات السياسية، وحدة التوثيق والمعلومات

كان تواجد المرأة على مستوى السلطة التنفيذية سابقا لتواجدها على المستوى البرلماني رغم اتسامه بالضعف، فقد شغلت أول امرأة منصبين وزاريين (وزارة التنمية الاجتماعية ) عام 1979 كما شغلت منصبا وزاريا ( وزارة الإعلام) عام 1984، و في عام 1993 تولت أكاديمية وزارة الصناعة و التجارة، وفي عام 1994 شغلت امرأتان منصبان وزاريان، و عام 1996 نبأت سيدة منصبا وزاريا في ثلاث حكومات متتالية، و توالى تعيين امرأة في منصب وزير في الحكومات المتعاقبة، و رغم ذلك ما يزال حضور المرأة في الحكومة ضعيفا جدا وقد لا يتعدى أن يكون رمزيا أحيانا.

و مع أن المرأة الأردنية تغيب عن شغل المواقع الإدارية القيادية (مدير عام، أمين عام

(.. إلا أن وجودها في المناصب الإدارية الوسطى شهد تطورا واسعا (مدير دائرة، رئيس قسم، رئيس شعبة..)، ووصلت نسبة النساء في القطاع الحكومي 37%.

وعلى مستوى السلطة القضائية، تم تعيين قاضية للمرة الأولى عام 1995، وبلغت مشاركة المرأة في الجهاز القضائي عام 2001 ما نسبته 1,4% . وعلى الرغم من عدم وجود أية تشريعات تحول دون إتاحة الفرص المتكافئة أمام النساء للعمل كسفيرة إلا أن المرأة لم تتمتع بهذا الحق منذ عام 1970 عندما كان هناك سفيرة فخريّة واحدة، علما بان هناك أعداد متزايدة من الفتيات العاملات في السلك الدبلوماسي.

وعلى صعيد المجالس المحلية، تم تأكيد الحقوق السياسية للمرأة بتعديل قانون البلديات عام 1982 ليعطي للمرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية، إلا أن غياب المرأة في هذا المجال استمر حتى عام 1994 حيث تم تعيين 99 سيدة كأعضاء في مجالس محلية لفترة انتقالية سبقت تجربة الانتخابات البلدية، وفي عام 1995 فازت تسع نساء من اصل 19 مرشحة بعضوية مجالس بلدية و أخرى لمنصب رئيس بلدية. وفي الانتخابات البلدية التكميلية التي جرت عام 1996، ترشحت عشر نساء فازت منهن ثلاث في عضوية مجالس بلدية ثم عينت 20 سيدة أخرى في وقت لاحق. وفي عام 1999 بلغت نسبة مشاركة المرأة في المجالس البلدية و القروية 0,32% .

#### مشاركة النساء في المجالس البلدية 1995-1999

عدد المعينات	الفائزات	عدد المرشحات	سنة الانتخاب / التعيين
19	9	20	1995
20	3	10	1996 ( انتخابات تكميلية)
25	8	43	1999

لقد ارتبطت مساهمة المرأة الأردنية في مؤسسات المجتمع المدني بدرجة الانفراج السياسي التي عاشتها الحياة السياسية الأردنية، وفتحت الأحزاب السياسية لها مجال المشاركة في هيئاتها، وبرزت بعض الشخصيات القيادية النسوية في بعض الحركات اليسارية، و مع ذلك فقله من الأحزاب تناولت في برامجها قضية المرأة من زاوية المساواة، كما لا تزال المرأة شبه غائبة عن القيادة في كثير من الأحزاب.

كذلك فان نسبة انخراط النساء في هذه الأحزاب متدنية بشكل عام وهي تبلغ 9.7%، وتفقر الأحزاب إلى تمثيل قضية المرأة بظروفها الواقعية و لوضع الحلول المناسبة لها.

تعتبر المرأة إحدى القطاعات ذات النفوذ في العمل النقابي المهني من حيث العدد، حيث شهدت النقابات توسعا ملحوظا في عضوية النساء سيما في النقابات المهنية حيث بلغت نسبتهن عام 2001 حوالي 21,2%، و غالبا لا تحمل أرقام العضوية في النقابات أية دلائل بسبب إلزامية العضوية و كونها شرط لممارسة المهنة حيث نلاحظ أن مشاركتها في الهيئات القيادية محدودة جدا باستثناء نقابة الممرضات، و يكاد يكون تواجدتها في النقابات العمالية رمزي فحسب . وعلى العموم، لا تحظى هذه القاعدة النسائية العريضة بتمثيل متوازن في الهيئات القيادية للنقابات، إلا أنها تشارك في عضوية اللجان العامة بنسب مقبولة.

ولا تزيد نسبة مشاركة المرأة في الروابط الثقافية والسياسية عن 3% من حجم العضوية في حين يوجد أربع هيئات ثقافية نسوية خالصة، و تصل نسبة العضوية النسائية في الجمعيات الخيرية 17.5% وذلك في 681 جمعية خيرية منها 77 جمعية نسائية، إضافة إلى ثلاثة تنظيمات نسوية



تعنى بقضية المرأة. وتبلغ نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة 11%، أما نسبة النساء صاحبات العمل فلا تزيد عن 1%.

#### خلاصة

و على العموم، تتسم المرأة الأردنية بضعف الوزن النوعي لمشاركتها في الأنشطة الاجتماعية العامة من اقتصادية وادارية واجتماعية، ويتعزز هذا الضعف بارتفاع نسبة الأمية والبطالة، مع غياب اتجاهات رأي عام وثقة من قدرة النساء وفعاليتهن في مجالات العمل العام، وبالتالي جاء إشراك النساء في الفعاليات السياسية المختلفة على خلفية قرار سياسي وليس نتيجة ضغوط شعبية واسعة من مؤسسات المجتمع المدني . ونجد أن الحركة النسائية تنتم بافتقارها إلى استراتيجية عمل واضحة قادرة على إعادة صياغة آليات العمل وأولوياتها على ضوء الحاجات الفعلية للنساء على مختلف الصعد . ولعل ذلك يعود إلى الظروف السياسية الخاصة بالمنطقة، وأبرزها غياب الديمقراطية لفترات طويلة مما أدى إلى تجميد مؤسسات المجتمع المدني وانسحاب تأثيره على قوة المشاركة النسائية.

#### الجهود النسوية في الأردن

ونتيجة للجهود المبذولة من مؤسسات المجتمع المدني خاصة المؤسسات والهيئات والمنظمات النسوية بتشكيل رأي عام ضاغط تم :

- 1- تعديل المادة 340 من قانون العقوبات المتعلقة بجرائم الشرف عام 2000.
- 2- اقر كل من مجلسي الوزراء والنواب عدداً من القوانين التي قامت اللجنة القانونية بدراستها واقرارها وهي :

أ- قانون العمل رقم "8" لعام 1996، حيث ضمن تعديل القانون للمرأة الموظفة حق عدم التعرض للفصل في مجال العمل والحق في إجازة الأمومة والرعاية لأطفالها ومراقبة زوجها في حال التنقل في العمل وكذلك ضرورة تحديد الأعمال والصناعات والأوقات التي يجوز تشغيل المرأة فيها بقرار من وزير العمل . كما تم تعديل إجازة الأمومة لتصبح 10 أسابيع بنصف اجر، واعطاء الحق في فترات الإرضاع أثناء العمل وتوفير دور حضانة .

ب- تم تحديد إجازة الأمومة من 60 يوماً إلى 90 يوماً مدفوعة الأجر لموظفات القطاع العام - نظام الخدمة المدنية رقم "1" لسنة 1988.

ج- تعليمات قانون الأحوال المدنية رقم "34" لسنة 1973 وتعليمات قانون جوازات السفر رقم "2" لسنة 1969، وقد كفلت التعديلات الجديدة للمرأة صرف دفتر عائلة للمرأة المطلقة بناء على طلبها، والمرأة الأرملة مع أولادها وذلك باعتبارها رب الأسرة، وفي حال تعدد الزوجات يتم صرف دفتر عائلة لكل أرملة مع أولادها استناداً لنفس القيد المدني للأسرة . كما أصبح باستطاعة المرأة إضافة أولادها القاصرين دون سن السادسة عشرة إلى جواز سفرها دون شرط موافقة الأب إذا لم يكونوا مضافين مسبقاً إلى جواز سفر والدهم. كما يسمح للمرأة الأردنية بالحصول على دفتر عائلة باسمها بعد زواجها من أجنبي.

د- في قانون المالكين والمستأجرين المؤقت رقم 29 لسنة 1983، تمت إضافة نص جديد في القانون لاعتبار الزوجة وأولادها مستأجرين أصليين ولو لم ترد أسماؤهم في العقد، بالإضافة إلى انتقال حق الاستمرار في إشغال المأجور إلى الزوجة المطلقة مع أولادها.

و لتمكين المرأة الأردنية من تعزيز حضورها في الميادين المختلفة، سيما السياسية، لا بد من تكاتف جهود مؤسسات المجتمع المدني من خلال التالي :

1- عقد الندوات وحلقات النقاش وورش التدريب لتعريف النساء بحقوقهن القانونية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، التي كفلها الدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية.

2- مراقبة الانتهاكات التي تقع بحق المرأة واتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع تكرارها، سواء العنف المادي أو المعنوي، داخل الأسرة وخارجها.

3- توجيه وسائل الإعلام باتجاه تعزيز حضور العنصر النسوي والحد من تشويه صورة المرأة واحترام إنسانيتها وتطوير الوعي المجتمعي والأداء المهني للنساء العاملات في حقل الإعلام لتعزيز دور المرأة وقدراتها بما يخدم العملية الديمقراطية.

4- إشراك القطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ووضع الخطط والبرامج التربوية في دعم أدوار المرأة، ووضع واقع المرأة والتطلعات المنشودة ضمن المناهج التعليمية في إطار التوعية بحقوق النساء في مختلف المجالات.

5- إصدار دليل يعرف بحقوق المرأة وإنجازاتها مع نبذة تعريفية لعدد من الشخصيات النسائية العاملة في المجال العام (الناشطات).

6- وضع سياسات اقتصادية تحترم حقوق الإنسان للنساء وتأخذ بعين الاعتبار الدور الفعلي الذي يقمن به في عملية التنمية والنهوض بحقوق الإنسان في المجتمع، إذ لا يمكن لمثل ذلك الدور أن يتحقق في ظل الفقر والاستغلال.

7- توعية المرأة بحقوقها القانونية والسياسية والاجتماعية بالمعنى الواسع الذي يكسبها احتراماً لمواطنتها ودورها وثقة بقدرتها على الفعل والتغيير، كذلك التوعية الانتخابية والتوعية بالفرص التي تمنحها العملية الديمقراطية للمرأة لكي تتحكم من فرض خياراتها الحياتية الخاصة بها .

قانون الانتخاب الجديد

لا بد من الإشارة إلى العوامل التي قد تساعد إلى حد ما وعلى صول المرأة إلى البرلمان:

1- التعديلات التي طرأت مؤخراً على قانون الانتخاب: فقد جعل القانون المعدل سن الناخب 18 عاماً وهذا يتيح لعدد كبير من الشباب ممارسة حقهم في الانتخابات، وقد يعطي هؤلاء الشباب الدعم للمرأة المرشحة حيث لم تتجذر في صفوف هذه الفئة جذور التمييز بين الجنسين.

2- تعديل قانون الانتخاب مجدداً، من حيث:

اعتماد الدائرة الانتخابية الواحدة حيث يحق للناخب اختيار من يريد من أعضاء مجلس النواب مع التقيد بانتخاب العدد المطلوب لكل دائرة انتخابية حيث يفوز في كل دائرة نوابها الذين يحصلون على أعلى الأصوات.

\*تحديد مستوى علمي للمرشح، لأن النيابة عمل هام والنائب يجب ان يكون مؤهلاً لدراسة القوانين ولمراقبة السلطة التنفيذية.

\*شرط استقالة المرشح من عمله يحد من عدد المرشحين المؤهلين، لذلك أرى أن يأخذ المرشح الموظف إجازة، فإذا فشل في الانتخابات عاد إلى عمله وإلا استقال منه.

\*اعتماد سن (25) عاماً للمرشح، مما يتيح للشباب الكفو من الجنسين فرص الوصول إلى البرلمان.

الدور المطلوب:

-خطاب جديد للأحزاب والنقابات وكافة منظمات المجتمع المدني يأخذ بعين الاعتبار تمكين المرأة ووضع آليات حقيقية تعزز مبدأ المساواة وتزيل أيّاً من أشكال التمييز ضد المرأة في كافة البنى والهيكل والقواعد الداخلية والتوجهات الأيديولوجية واعداد المرأة للترشيح والانتخاب والمشاركة.

-تعميق الوعي المجتمعي باتجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية ووصولها إلى مؤسسات صنع القرار شرط ضروري لاكتمال تمتعها بالمواطنة ومراعاة حريتها ومصالحها العامة مما يساهم في تمثيل القطاع النسائي وتغيير نظرة الجمهور والرأي العام اليه في المجتمعات المحافظة.

-رفع مستوى الوعي التربوي والصحي والثقافي لدى جميع الأفراد والجماعات في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة لتحقيق التنمية.

-دور فاعل لصانع القرار، حيث تؤثر الدولة والسياسات الحكومية على موقع المرأة السياسي في الدول النامية بوجه خاص، فهي تعزز فتح أبواب المشاركة للمرأة من خلال التصويت والترشيح والتعيين في المناصب السياسية.

-الإجتهاد في تعظيم دور المرأة وحضورها في وسائل الإعلام المختلفة من خلال زج النساء للانخراط في الجدل الوطني العام وإثارة القضايا الأكثر جدية للمرأة الأردنية، فقد أظهرت دراسة لمركز القدس للدراسات السياسية أن هناك ضعف عام في حضور المرأة في الصحافة الأردنية، حيث كانت النتيجة أن العدد الإجمالي للموضوعات الصحفية في الصحف الرئيسية الأردنية اليومية الأربع معا 271 موضوعا خلال فترة أسبوع، من مجموع 5852 موظفاً، أي بنسبة 4.63% فقط.

-الدخول على خط التربية والتعليم والمناهج الدراسية والسعي لإجراء حوار جاد ومعمق مع القائمين عليها لضمان تخريج أجيال جديدة مؤمنة بدور المرأة.

-الاهتمام بالطلبة والجامعات لضمان تخرج جيل نسائي وكفاءات نسائية طليعية تؤكد على مكانة المرأة ودورها.

-مخاطبة المرأة في الريف والبادية والقاء الضوء على همومها ودمجها في العمل العام. -تعديل قانون الانتخاب المؤقت باتجاه تسهيل الإجراءات الانتخابية وإلغاء قاعدة الصوت الواحد واعتماد القائمة الانتخابية وتوزيع الدوائر الانتخابية على أساس عادل واعتماد صيغة تضمن تمثيل المرأة.

-تعزيز مفهوم المواطنة الذي تتساوى فيه المرأة بالرجل، بحيث لا يخضع لمؤثرات أخرى تفرضها حلقات اجتماعية وسيطة غير اختيارية (الأسرة و العشيرة مثلا).

-تمكين الحركة النسائية من أداء دورها في التأثير على الحياة العامة لا بصفاتها جمعيات خيرية ممنوعة من النشاط السياسي وانما كمنظمات مجتمع مدني يمكنها أن تلعب دورا أساسيا كمجموعات ضغط لها تأثيرها الذي لا يمكن شله أو إغفاله.

-تعديل الاتجاهات حيال مشاركة المرأة ودورها وحقوقها وحيال التوزيع التقليدي للأدوار في الأسرة والمجتمع من خلال جهود المنظمات النسائية.

## ملحق (1)

### قوانين الانتخاب في الأردن ( 1923 – 2002 )

عدد القوانين التي صدرت في الأردن 5 قوانين، تم التعديل عليها عشرات المرات .

- |                  |  |
|------------------|--|
| - قانون عام 1923 | حالت سلطات الانتداب البريطاني دون تنفيذه .   |
| - قانون عام 1928 | جاءت صياغته على خلفية أول معاهدة فرضت على الأردن من جانب بريطانيا، و تم تعديله ثلاث مرات أعوام 1937، 1940، 1942. |
| - قانون عام 1947 | تم وضعه على اثر الدستور الجديد للبلاد ليتلاءم  |

- مع نظام برلماني قائم على أساس مجلسين ( نواب + أعيان ) بدلاً من المجلس التشريعي الذي كان يجمع الأعضاء المنتخبين و أعضاء السلطة التنفيذية في مجلس واحد .
- صدر بعد حرب عام 1948، و نص على مضاعفة عدد أعضاء المجلس ليكون نصفهم من الضفة الغربية و تم زيادة العدد إلى 50 عضواً .
- رفع العدد إلى 60 عضواً مناصفة بين الضفتين بعد الوحدة .
- قانون مؤقت عام 1960
- قانون انتخاب عام 1986
- الأخير هو مطبق حالياً مع إدخال تعديلات عليه في الأعوام 1989، 1993، 1997، 2001. و تم التعديل الأول بعد فك الارتباط، و أصبحت عدد المقاعد 80 مقعداً موزعه على 20 دائرة انتخابية.

### ملاحظات حول المجالس النيابية ( الحادي عشر، الثاني عشر، الثالث عشر )

- لم تستخدم الحكومة البنود التي تحظر على الأحزاب التقدم بمرشحين، و بذلك فازت الحركة الإسلامية بـ 22 مقعداً شاركت المرأة في تلك الانتخابات و لم يحالفها الحظ.
- صدر قانون مؤقت معدل لقانون عام 1986 عرف باسم قانون الصوت الواحد، وصلت المرأة في تلك الانتخابات الى قبة البرلمان.
- صدر تعديل بخصوص تقسيم الدوائر الانتخابية.
- انتخابات عام 1989
- انتخابات عام 1993
- انتخابات عام 1997

### ملحق (2)

#### نسبة الحضور النسائي في الأحزاب الأردنية

الرقم	الحزب	التأسيس	الأعضاء المؤسسون			الهيئة القيادية		
			ذكور	إناث	النسبة	ذكور	إناث	النسبة
1	حزب جبهة العمل الإسلامي	1992/12/8	340	13	3.7	17	-	-
2	حزب الحركة العربية الإسلامية "دعاء"	1993/4/2	62	10	13.8	13	-	-
3	حزب الوسط	2001/10/1	122	4	3.3	10	1	8.3

	الاسلامي							
4	حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد"	1993/1/24	86	14	14	7	1	12.5
5	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني	1993/2/9	91	7	7.1	7	-	-
6	الحزب الشيعي الأردني	1993/1/17	62	8	11.4	8	1	-
7	حزب اليسار الديمقراطي الأردني	1994/7/20	120	-	-	9	-	-
8	الحزب التقدمي	1993/2/10	61	-	-	7	1	12.5
9	حزب البعث العربي التقدمي	1993/4/13	76	-	-	6	-	-
10	حزب الأرض العربية	1996/12/15	60	10	14.3	5	-	-
11	حزب الأنصار العربي الأردني	1995/12/11	53	30	36	7	2	-
12	حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية	غير مبين	66	3	4.3	7	-	-
13	حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية	1997/7/10	52	11	17.5	10	-	-
14	حزب العمل القومي	1994/1/10	67	-	-	9	-	-
15	الحزب الوطني الدستوري	1992	780	-	-	16	2	11.1
16	حزب المستقل	1992/12/8	130	20	13.3	5	-	-
17	حزب النهضة الأردني	1999/12/15	235	-	-	15	-	-
18	حزب العمل الأردني	1998/1/25	164	13	7.3	11	1	8.3
19	حزب الأحرار	1994/10/20	105	-	-	-	-	-
20	حزب الأمة	غير مبين	56	-	-	10	1	-

21	حزب السلام	1996/6/17	111	-	-	10	-	-
22	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	1993/1/18	75	-	-	8	-	-

(-) إشارة لا تعني بالضرورة صفر .

### ملحق رقم (3)

#### الثقافة المجتمعية للمرأة الأردنية

تعتبر الثقافة المجتمعية في إطار الخصوصية الأردنية بأنها جزءا هاما من الثقافة المجتمعية الأردنية التي ترتبط أو تشكل نسقا مكملا للثقافة المجتمعية العربية فهي المركب الثقافي الذي يتشكل من العقيدة الدينية والأعراف والتقاليد المتفق عليها عموما، والأفكار والاتجاهات والميول ومنظومة القيم التي تضبط التفاعل في المجتمع الأردني. أي هي الإسلام دينا أو حضارة، والعرف الاجتماعي والتقاليد بالنسبة للفئات التي يتكون منها المجتمع، والأفكار السياسية في إطار مدارسها في تياراتها (الليبرالي، القومي، اليساري، الوطني، والانعزالي)، والاتجاهات التي ترتبط بتطور بمصالح وتصورات الفرد عن دوره، وميوله النفسية وانحيازاته لقناعاته الخاصة أيا كان مصدرها أو مكمونها، وكل ذلك محكوم بالسلام القومي المتمثل بالحلال والحرام، والعيب، والمشروع واحترام السلطة، الامتثال، التدين، أخلاق العمل، ما هو المقبول والمرغوب فيه، وما إلى ذلك من قيم يعتبرها الفرد معايير تضبط تفكيره أو سلوكه.

كما أن المركب الثقافي يتحدد أيضا في المجتمع الأردني بمجموعة من الشروط الموضوعية مثل خصوصية الفئة السكانية التي ينتمي إليها الفرد، فالسكان في الأردن يميلون إلى التنوع من حيث الأصول، وأساليب الحياة والأدوار الاقتصادية أو السياسية أو المهنية، كما يتحدد بالسقف العام للمركب الثقافي القومي باعتبار أن سمة المجتمع العربي "الأبوية" تنصرف على المجتمع الأردني بكل جدارة، إضافة إلى الخصائص الأخرى التي يتسم بها المجتمع الأردني بنسب متقاربة مع تلك التي تتسم بها المجتمعات العربية الأخرى.

#### المصادر والمراجع :

- 1- شنتوي، موسى وآخرون، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، **مركز** الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن. 1994
- 2- العمل البرلماني واقع وتطلعات، مؤلف جماعي، ورشة عمل، **مركز** الأردن الجديد للدراسات عمان، 1995.
- 3- المرأة الأردنية والعمل السياسي، ورشة عمل، **مركز** الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن 1995 .
- 4- عريب الرنتاوي، **جمال الخطيب**، عماد الضميري، المرأة والعمل الانتخابي في الوطن العربي، دليل إرشادي تدريبي تثقيفي، **مركز** القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن 2002.
- 5- **الخطيب، جمال**، دعم المرأة في العمل الانتخابي، دور صناع القرار،

- ورقة عمل، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن 2002.
- 6- الضميري، عماد، واقع المرأة في الصحافة الأردنية اليومية، دراسة تحليلية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن 2002.
  - 7- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2000.
  - 8- النقشبندي، بارعة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2001.
  - 9- الخطيب، جمال، المرأة والمشاركة السياسية، دراسة، مجلة نصف المجتمع، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن 2002.
  - 10- الخطيب، رشا، مشروع تعديل قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية، مجلة المسار الديمقراطي، العدد الأول، شباط 2002، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان.
  - 11- الرنتاوي، عريب، تجربة الإعلام الأردني في الانتخابات البرلمانية، ورقة عمل، ندوة الإعلام في الانتخابات، مركز حماية الصحفيين، عمان 2002.
  - 12- الرنتاوي، عريب، مساندة المرأة في الانتخابات النيابية، ورقة عمل، ندوة المؤتمر الوطني لدعم المرأة في الانتخابات النيابية، عمان 2002.
  - 13- المرأة العربية والمشاركة السياسية، وقائع مؤتمر، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان، 1996.
  - 14- العمل البرلماني الأردني والتحول الديمقراطي في الأردن، بحث، جمال الخطيب، مركز القدس للدراسات السياسية، تموز 2002، عمان.